نضال الشعب

الاثنين 2026/5/4 | دورية أسبوعية شاملة تصدر عن جبهة النضال الشعبي الفلسطيني | العدد رقم (186)

غزة: بين إعادة هندسة الإدارة ومخاطر تثبيت الجغرافيا المنفصلة

افتتاحية العدد

في توقيت سياسي بالغ الحساسية، يتقدّم الحديث عن السماح بدخول «اللجنة الوطنية لإدارة غزة» إلى قطاع غزة بوصفه تطوراً إجرائياً، لكنه في جوهره يعكس تحوّلاً أعمق في مقاربة إدارة الصراع؛ إذ لم يعد الأمر مقتصراً على ترتيبات تهدئة أو معالجات إنسانية، بل بات يتصل بمحاولة إعادة صياغة بنية الحكم في القطاع ضمن هندسة سياسية–إدارية جديدة، وهذه الهندسة، التي تتقدّم تحت عناوين «تنظيمية» و«انتقالية»، تستبطن رهانات كبرى تتصل بمستقبل وحدة النظام السياسي الفلسطيني وحدود المشروع الوطني.

غير أن أي قراءة واقعية لهذا المسار لا يمكن أن تنفصل عن حقيقة التجربة مع حكومة الاحتلال برئاسة بنيامين نتنياهو، التي أثبتت مراراً أن الالتزامات الإسرائيلية تدار بوصفها أدوات تكتيكية ضمن ميزان القوة، لا كتعهدات ملزمة، وعليه، فإن التعامل مع «الموافقة المبدئية» على إدخال اللجنة لا ينبغي أن يقرأ كتحوّل نوعي في السياسة الإسرائيلية، بقدر ما هو إعادة ترتيب للأدوات بما يخدم أهدافاً استراتيجية أوسع، في مقدمتها ضبط الفضاء الغزّي من دون تحمّل كلفة الاحتلال المباشر.

في هذا السياق، يبرز الدور الذي اضطلع به نيكولاي ميلادينوف في بلورة هذا التصوّر، والذي يقوم على فصل واضح بين السياسي والإداري، عبر إقصاء حركة حماس وسائر القوى الفلسطينية من أي دور في إدارة الحكم، واستبدال ذلك بهيئة «مدنية» تتولى تسيير الشؤون اليومية، ورغم ما يبدو في هذه الصيغة من نزعة لتخفيف الاحتكاك السياسي، فإنها تثير إشكالية جوهرية: هل يمكن لإدارة بلا سيادة سياسية أن تكون فاعلة، أم أنها ستغدو واجهة تقنية لإدارة واقع مفروض؟

إن خطورة هذا الطرح لا تقتصر على إعادة توزيع الأدوار داخل غزة، بل تمتد إلى إعادة تعريف مفهوم «الحكم» نفسه، عبر تفريغه من مضمونه السياسي الحق بتقرير المصير والولاية السياسية والقانونية والجغرافية لدولة فلسطين على كل الأرض الفلسطينية المحتلة في الرابع من حزيران 1967 بما فيها القدس الشرقية ،وتحويله إلى وظيفة خدمية خاضعة لمنظومة من القيود الأمنية والمالية، وهنا تتقاطع هذه المقاربة مع تصوّرات أوسع، من بينها ما طرح في سياق خطة دونالد ترامب، التي سعت إلى إعادة تشكيل الواقع الفلسطيني بمقاربات تتجاوز الإطار الوطني الجامع ، وتفتح المجال أمام كيانات وظيفية منفصلة تحت الوصاية الدولية في قطاع غزة وتأبيد الأحتلال في الضفة الغربية .

في المقابل، تمثّل معالجة ملف الموظفين العموميين للإدارة حركة حماس الإنفصالية محاولة لاحتواء أحد أبرز مصادر التوتر الداخلي، عبر ضمان حقوقهم ومنع الإقصاء الجماعي، غير أن هذا البعد، على أهميته الاجتماعية، لا يحجب البعد السياسي الأعمق المتصل على أي جهاز إداري ستعتمد اللجنة الإدارية للقيام بمهامها ؛ إذ إن استقرار الإدارة يظل مرهوناً بوضوح المرجعية السياسية التي تستند إليها.

وتتجاوز الأسئلة المطروحة البعد الإجرائي لتطال جوهر البنية المقترحة: من يملك القرار الفعلي؟ وما حدود تدخل الأطراف الدولية؟ وكيف سيتحدد مسار التمويل، وهل سيخضع لاشتراطات سياسية وأمنية تعيد إنتاج أنماط جديدة من التبعية؟ وماذا عن الملف الأمني، بوصفه العقدة الأكثر تعقيداً وحساسية في أي ترتيبات قادمة؟

إن الخشية الحقيقية تكمن في أن تتحول هذه الترتيبات إلى صيغة دائمة لإدارة الانقسام، لا جسراً لإنهائه، فبدلاً من أن تكون «اللجنة الوطنية» مدخلاً لإعادة توحيد المؤسسات، قد تصبح، بحكم الواقع، أداة لتكريس الفصل بين غزة والضفة الغربية، ضمن نموذج «إدارة منفصلة تحت رقابة دولية»، وهو ما يتقاطع مع الرؤية الإسرائيلية القائمة على تفتيت الجغرافيا السياسية الفلسطينية.

في هذا الإطار، يبرز العامل الداخلي الفلسطيني بوصفه المحدّد الحاسم، فالمسألة لم تعد تتعلق بمواقف فصائل بعينها، بل بقدرة النظام السياسي برمّته على إعادة إنتاج رؤية وطنية جامعة تتجاوز منطق الانقسام والمحاصصة، وهنا يبرز سؤال مفصلي: هل نحن أمام فرصة لإعادة بناء الوحدة الوطنية، أم أمام مسار انزلاقي يكرّس الانفصال؟

إن الرهان على ترتيبات جزئية، في ظل اختلال عميق في ميزان القوة وغياب ضمانات حقيقية، ينطوي على مخاطر استراتيجية جدّية، ومن ثمّ، فإن المدخل الفعلي لأي معالجة لا يكمن في تحسين شروط الإدارة، بل في إعادة الاعتبار للسياسة بوصفها إطاراً جامعاً، من خلال استعادة وحدة النظام السياسي الفلسطيني تحت مظلة منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد لشعبنا، وعلى قاعدة الشراكة والديمقراطية.

وفي هذا السياق، تبرز الحاجة إلى مراجعة وطنية شاملة تعيد تقييم المسارات القائمة وتكشف طبيعة التفاهمات الجارية وحدودها، كما يتعيّن على حركة حماس الإفصاح، بوضوح ومن دون مواربة، عمّا توصّلت إليه من تفاهمات، والكفّ عن أي دور قد يفهم منه السعي لتقديم نفسها بديلاً عن الحكومة الشرعية المنبثقة عن منظمة التحرير الفلسطينية، وإن وضوح الموقف، والالتزام بالإطار الوطني الجامع، يشكّلان شرطاً ضرورياً للحيلولة دون الانزلاق نحو تثبيت الانقسام.

غزة، التي دفعت كلفة باهظة من الدم والدمار، لا تحتاج إلى إعادة تنظيم إداري بقدر ما تحتاج إلى أفق سياسي واضح يعيد وصلها بباقي الجسد الوطني، وإنّ أي مسار لا ينطلق من هذه الحقيقة سيبقى معرّضاً لأن يتحول إلى حلقة جديدة في إدارة الأزمة، لا في إنهائها.

من هرمز الى أوبك، هندسة جديدة بترتيب إسرائيلي

بقلم: د. فريد اسماعيل

عبر وكالة أنبائها الرسمية، اعلنت دولة الإمارات العربية المتحدة انسحابها من منظمة البلدان المصدرة للنفط «اوبك » وتحالف «اوبك +» في توقيت غير بريء، منهية نحو ٦ عقود من العضوية. للوهلة الأولى يمكن الاعتقاد بأن هكذا قرارات تدخل ضمن الحق السيادي لأية دولة باتخاذ ما تراه من إجراءات وقرارات في إطار الحفاظ على المصالح الوطنية طالما ذلك لا يتعارض مع القانون الدولي ولا يشكل تهديدا أو ضررا مباشرا بمصالح المحيط أو أي من الدول والشعوب. وبنظرة بريئة لا تخلو من بعض السذاجة، يمكن النظر إلى أن هذا الانسحاب يعكس رؤية الإمارات الاستراتيجية والاقتصادية طويلة الأجل لتطوير قطاع الطاقة لديها بما في ذلك تسريع عملية الاستثمار في إنتاج الطاقة محليا والسعي إلى زيادة طاقتها الإنتاجية إلى خمسة ملايين برميل يوميا بحلول العام ٢٠٢٧، وذلك يتطلب الخروج من التزاماتها تجاه اوبك واوبك +، ما يمنحها مزيدا من المرونة في تصريف الطاقة الإنتاجية الفائضة غير المستغلة بسبب الضوابط الموضوعة من اوبك واوبك +.

هذا في الظاهر. اما في الجوهر، فالأهداف والطموحات والمشاريع التي تقف خلف هذا القرار تتجاوز في مداها وفي ابعادها وتأثيراتها على مجمل المنطقة مجرد التحرر من قيود اوبك أو الرغبة بجني مزيد من المال. فالإمارات الى جانب المملكة العربية السعودية تعد من الأعضاء القلائل في مجموعة الدول المنتجة للنفط الذين يمتلكون طاقة إنتاجية فائضة كبيرة، واوبك هي الآلية التي تمارس من خلالها المجموعة نفوذها في السوق وتستجيب لخدمات العرض، وبالتالي فإن خروج الإمارات يزيل أحد الركائز الأساسية التي تدعم قدرة اوبك على إدارة السوق. ونتيجة لذلك ستصبح اوبك أضعف هيكليا، ما يمثل تحولا هاما. إلا أن الإمارات تعتقد بأن خروجها من التكتل وحريتها برفع إنتاجها من ثلاثة ملايين وأربعمائة ألف برميل الى ما يقارب الخمسة ملايين يوميا سوف يعزز موقعها العالمي ويضعها في قلب التوازنات الكبرى، وبالتالي يوسع نفوذها في المنطقة على حساب الموقع والنفوذ والدور السعودي. فمنذ العام ١٩٦٠ تأسست منظمة اوبك كقوة عالمية بقيادة السعودية التي عملت على توحيد السياسات النفطية وضمان استقرار السوق النفطي وتحديد أسعاره.

واليوم حين تقرر الدولة الثالثة من حيث الانتاج في اوبك واوبك + الخروج، فالحديث لا يدور حول إجراء إداري، بل عن ضربة موجعة لأساسات النظام النفطي الذي تقوده المملكة العربية السعودية، إذ أن الإمارات لم تكن راضية عن دور السعودية التي ينظر إليها على أنها القائد الفعلي لاوبك. كما أن العلاقات السعودية الإماراتية لم تعد في أفضل حالاتها منذ سنوات. فقد شهدت تلك العلاقة توترات متلاحقة بلغت ذروتها خلال الحرب في اليمن ولاسيما في الجنوب إذ وصلت الخلافات الى حد استهداف قوات يمنية موالية للحليف الإماراتي حاولت السيطرة على كل مواقع الشرعية اليمنية وصولا إلى حضرموت. وقد أدى ذلك إلى انكفاء الدور الإماراتي في جنوب اليمن بعد أن كانت من أبرز شركاء السعودية في الحرب التي شنت عام ٢٠١٥ تحت اسم عاصفة الحزم. ويأتي انسحاب الإمارات في وقت يتوقع فيه خبراء، زيادة الضغط على السعودية لرفع إنتاج النفط بينما تحتاج السعودية إلى أسعار أعلى لتغطية احتياجاتها المحلية مقارنة بالأسعار التي قد تقبل بها الإمارات. لذلك فإن قرار الانسحاب لم يكن بريئا وقد يكون له تأثير سلبي لاحقا حسب قول جون كيلدوف مؤسس شركة « أجين كابيتال « إذ أنه يضعف التماسك اللازم بين المنتجين لمنع انخفاض الأسعار بشكل كبير خلال فترة وفرة المعروض وفقا لتقرير CNBC ، كما أن السوق قد يفتقد قدرة السعودية على دعم الأسعار في حال ضعف الطلب على النفط ووجود فائض كبير في المستقبل. كما أن روسيا العضو الفاعل في « اوبك +» لم تستطع إخفاء قلقها من هذه الخطوة، إذ قال المتحدث باسم الكرملين دميتري بيسكوف ان موسكو تأمل في ألا يعني قرار الإمارات بالانسحاب نهاية تحالف «اوبك +»، مؤكدا أن روسيا ستبقى ضمن المنظمة، واصفا التحالف بأنه تكتل مهم لا سيما في ظل الاضطرابات الحالية التي تشهدها الأسواق العالمية.

وحين التعمق أكثر في جوهر الأزمة، تبرز اليد الإسرائيلية كلاعب اساسي كما في كل مآسي المنطقة. فقد شهد التحالف الإسرائيلي الاماراتي تطورا استراتيجيا متسارعا منذ توقيع اتفاقيات ابراهام عام ٢٠٢٠ ، متحولا من تطبيع دبلوماسي إلى شراكة أمنية ودفاعية متقدمة، خاصة في المجال التكنولوجي والدفاع الجوي. وقد تعزز هذا المحور هذا العام عبر نشر أنظمة دفاعية إسرائيلية متطورة في الإمارات بما في ذلك منظومة القبة الحديدية، ما يجسد اعلى مستويات التعاون العسكري كجزء من هندسة محور اقليمي جديد يعيد ترتيب موازين القوى في الشرق الأوسط تقوده واشنطن وتل أبيب. ولذلك فإن إسرائيل تستثمر في الطموح الاماراتي للعب دور اقليمي مركزي على حساب المصالح العربية الجامعة من نفطية وغيرها، وعلى حساب القضايا المركزية وفي مقدمتها قضية فلسطين. انطلاقا من ذلك، لا يمكن النظر إلى قرار الإمارات الخروج من اوبك إلا في إطار الهندسة الجديدة وبتوجيه إسرائيلي، أحد أبرز اهدافه اضعاف الدور السعودي في إدارة السوق النفطي وبالتالي تقليص دورها الإقليمي والدولي، لا سيما بعد إبداء نتنياهو قلقه من تشكل محور سني متصاعد في المنطقة.

وبشكل أدق، فإن الإمارات تساهم في بناء نظام تحالفات جديد بمعزل عن الخليج، إذ تنخرط في مشاريع جديدة ايضا تمتد من الهند إلى أوروبا كتحالف I2U2 الذي يضم الهند-إسرائيل-الامارات-امريكا، وممر IMEC الذي يربط الإمارات بأوروبا عبر حيفا ويتجاوز مضيق هرمز. فالتقارب السياسي مع واشنطن وتل ابيب يتقاطع مع إعادة رسم طرق الطاقة في المنطقة. وقد كان الرئيس الأمريكي ترامب دائم الانتقاد لتكتل اوبك متهما اياه برفع لأسعار على حساب الاقتصاد العالمي.

من هرمز الى اوبك، اللعبة تتغير. فليس المهم فقط من ينتج النفط، بل أيضا من يتحكم بالممرات، والتحالفات التي ترسم خريطة الطاقة الجديدة.

العلاقات الاوغندية الاسرائيلية والنتائج المتوقعة

بقلم: د. عودة عابد

تشهد العلاقات بين أوغندا وإسرائيل في عهد الرئيس يوري موسيفيني منذ 1986، تحالفا وثيقا استراتيجيا، حيث تتركز على التعاون الأمني، الاستخباراتي، والزراعي، كما تعد أوغندا حليفاً رئيسياً لإسرائيل في شرق أفريقيا حيث تستورد تقنيات عسكرية استخباراتية، بينما ينشط خبراء إسرائيليين في مجالات الري وإدارة المياه،

ومن أبرز مفاصل ومجالات العلاقة بين النظامين:

التحالف الأمني والعسكري: تعد أوغندا من أهم حلفاء إسرائيل في شرق أفريقيا، حيث تشهد العلاقات تقارباً كبيراً في الجوانب الأمنية والاستخباراتية.

التصريحات الداعمة: أبدى موهوزي كاينيروغابا، نجل الرئيس الأوغندي ورئيس أركان الجيش، دعماً صريحاً لإسرائيل، معلناً استعداد بلاده للوقوف إلى جانبها في مواجهة ما وصفه بـ «التهديدات».

التعاون الزراعي: تعتمد كمبالا على الخبرات الإسرائيلية في الري بالتنقيط، إدارة الموارد المائية، وتطوير المحاصيل.

ملف المهاجرين: استُخدمت أوغندا كوجهة سرية محتملة من قبل إسرائيل لاستقبال المهاجرين الأفريقيين الذين يتم ترحيلهم، مقابل مساعدات عسكرية وتقنية.

التاريخ المشترك : تعتبر حادثة (عنتيبي 1976) اعادة العلاقة بين البلدين بعد قطيعة دامت لسنوات، حيث ترتبط العلاقات بذكرى عملية «عنتيبي» عام 1976، التي أنقذت فيها إسرائيل رهائن في مطار أوغندي، وهي حادثة قُتل فيها شقيق بنيامين نتنياهو آنذاك.

وإذا اردنا التطرق إلى فترة عيدي أمين والتي توصف (مرحلة القطيعة): شهدت فترة حكم عيدي أمين (1971-1979) عداءً شديداً وطرداً للإسرائيليين قبل أن تعود العلاقات بقوة بعد سقوط نظامه، حيث تعد أوغندا اليوم الذراع الأيمن لإسرائيل في شرق أفريقيا في إطار توازن استراتيجي إقليمي. من ابرز نتائج العلاقات الاسرائيلية الافريقية، توغلها بدول شرق افريقيا، اوغندا واحدة من دول شرق القارة تدعم الجيش الإسرائيلي في حروبه ضد دول المنطقة، هذه نتيجة متوقعة وفقا لمحددات العلاقة المتينة بين البلدين، والترابط العقدي بينهما، إذ يعلن رئيس أركان جيش اوغندا، الجنرال موهوزي كاينيروغابا، رغبة بلاده في إنهاء الحرب في الشرق الأوسط بشكل فوري، محذرًا في الوقت ذاته من أن أي دعوات لتدمير إسرائيل أو هزيمتها قد تدفع أوغندا إلى الانخراط في الحرب إلى جانبها ومساندتها عسكريا، ويتسأل البعض عن مدى ارتباط كامبالا بالكيان الصهيوني؟ يود الكاتب ان يجيب عن تساؤلا جوهريا بهذا المقال وهو: ما علاقة اوغندا بإسرائيل؟؟

يصف الكاتب العلاقة بين اوغندا واسرائيل بالعلاقات التاريخية القديمة، حيث كانت الدولة المرشحة لتكون وطنا لليهود، بناء على اقتراح بريطاني، قبل أن تتحول الأنظار إلى فلسطين ويجري احتلالها وزرع المستوطنين فيها، منذ إعلان وعد بلفور التي أصدرته بريطانيا في 2 نوفمبر 1917، على لسان وزير خارجيتها آرثر جيمس بلفور، لدعم إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين، شكّل هذا الوعد، الذي أُعطي ممن لا يملك، نقطة الانطلاق لتأسيس إسرائيل عام 1948، مما تسبب في نكبة الشعب الفلسطيني وعقود من الصراع في المنطقة.

وشهدت العلاقات بين أوغندا وإسرائيل تقارباً كبيراً في عهد الرئيس الأسبق إيدي أمين، خلال الستينات والسبعينات، باتت العلاقة ذهبية بين الاحتلال، واوغندا، حيث تولى الجيش الاسرائيلي، مهام رئيسية في بناء الجيش هناك، وقام بتدريب أفراده وبناء سلاح قوى، ومن أشهر من نالوا التدريبات على يد الجيش الاسرائيلي، عيدي أمين، الرئيس الأوغندي سابقا، والذي حصل على وسام أجنحة الطيران بعد تلقيه تدريبات بسلاح المظليين هناك، وتغيرت تلك العلاقات عام 1972، وقام إيدي أمين بطرد الإسرائيليين بعد رفضهم تزويده بطائرات حربية، وعام 1976 حدثت نقطة صدام شهيرة عندما نفذت قوات كوماندوز إسرائيلية عملية عسكرية في مطار عنتيبي بأوغندا لتحرير رهائن طائرة مختطفة، مما أدى لمقتل جنود أوغنديين وتوتر العلاقات لعقود، لكن عادت العلاقات الدبلوماسية للتحسن بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة، حيث تُعد أوغندا حالياً شريكاً أمنياً واقتصادياً مهماً لإسرائيل في شرق أفريقيا.

العلاقات بين اوغندا وإسرائيل في عهد موسيفيني: ينحدر الرئيس موسيفيني، من خلفية إنجيلية، تتعاطف مع اسرائيل، وترى في دعم إسرائيل واجبا دينيا، وهو ما يوفر غطاء شعبيا لهذا التحالف بين الطرفين، اما اليوم في عهد الرئيس الحالي يوري موسيفيني، ازدهرت العلاقات بين أوغندا واسرائيل، وتبرز العلاقة بالجوانب الأمنية والزراعة والهجرة، فعلى الصعيد الأمني والاستخباري، تعد أوغندا من أهم حلفاء اسرائيل في شرق أفريقيا، ومن أكبر مشتري التقنيات العسكرية وبرمجيات الاستخبارات.

وفي ملف المهاجرين الأفريقيين، استخدمت أوغندا لسنوات من قبل اسرائيل، كوجهة سرية محتملة لاستقبال الافريقيين الذين تقوم اسرائيل بترحيلهم، والتخلص منهم مقابل حزم مساعدات عسكرية وتقنية وتزويد استخباري للمعلومات في أفريقيا، وتعتمد كمبالا على اسرائيل في الأمن الغذائي، وينشط الخبراء الإسرائيليون في الري بالتنقيط وإدارة الموارد المائية وتطوير المحاصيل على الأراضي الأوغندية، مما جعل اسرائيل أكبر شركاء البلاد في القطاع الزراعي، وفي عام 2009، تأسس مكتب المسيحيين من أجل إسرائيل، على يد دريك كانابو، وهو قس مشهور من أقدم الكنائس الإنجيلية في البلاد، ويقع المكتب في قلب كامبالا بالقرب من البرلمان الأوغندي، ويشارك أعضاؤه بانتظام في إفطار الصلاة داخل البرلمان، ويقيمون فعاليات مختلفة بين الكنائس الأوغندية والمسؤولين الحكوميين والنخبة السياسية لدعم اسرائيل، ويقومون بجولات حج إلى فلسطين المحتلة، ويستضيفون احتفالات يوم استقلال دولة اسرائيل، ناهيك عن إعلان جيش اوغندا مساندة إسرائيل في مارس 2026، أعلن قائد قوات الدفاع الشعبية التي تعتبر جيش البلاد في أوغندا، ونجل الرئيس الجنرال موهوزي كاينيروغابا، استعدادهم للقتال إلى جانب اسرائيل، في حال هزيمتها أو تدميرها، ومحاكمة ومسائلة كل من يقف في وجهها، كل هذه التصريحات والافعال تدل بشكل واضح لا لبس فيه بأن الحكومة الاوغندية وقراراتها السياسية تساند اسرائيل وتناصرها بقوة ضد أي تهديد يواجهها، لذا نستخلص من تلك المعطيات بان اسرائيل نجحت بشكل كبير في توغلها بشرق افريقيا وخاصة دولة اوغندا منها، فهذا التوغل والتغلغل ناتج عن التهميش والضعف والتفكك العربي تجاه افريقيا وعدم قدرة الدول العربية على اعادة الدور الفاعل في العلاقات العربية الافريقية.

الكاتب والباحث السياسي بالشؤون الافريقية*

مردا تئن بصمت... حين تُقتلع الجذور وتُغلق الحياة خلف بوابات الاحتلال

تقرير - عهود الخفش

إلى الشمال الشرقي من مدينة سلفيت، وفي زاويةٍ تبدو منسية من الجغرافيا، تقف قرية مردا وحيدةً تحت وطأة واقعٍ ثقيل، وكأنها سجنٌ مفتوح تحيط به الأسلاك الشائكة، وتتحكم ببواباته الحديدية قرارات الاحتلال. هناك، لا يُسمع أنين القرية إلا في تفاصيل الحياة اليومية، حيث تُختزل المعاناة في مشاهد متكررة من الانتظار، والخوف، وفقدان الأرض.

في مردا، التي يقطنها نحو 3000 نسمة، يتجسد الحصار بصورة واضحة؛ جدار فصل عنصري يطوّق أجزاءً واسعة منها، خاصة من الجهتين الجنوبية والشرقية، فيما تجثم مستوطنة «أريئيل» على الجبل المطلّ عليها، مستحوذةً على مساحات واسعة من أراضيها.

تقع قرية مردا في وادٍ تحيط به المرتفعات، ما يزيد من عزلتها الجغرافية، ويضاعف من صعوبة الوصول إليها.

يصف الناشط نصفت الخفش واقع القرية قائلاً: إن مردا أصبحت «سجناً فعلياً»، في ظل تصاعد عمليات الاستيلاء على الأراضي تحت ذرائع مختلفة، كان آخرها مشروع لتوسعة شارع يُعرف بشارع «السامرة»، استهدف نحو 164 دونماً من الأراضي الزراعية. ويعني ذلك اقتلاع مئات أشجار الزيتون المعمّرة، ما يشكل تهديداً مباشراً لمصدر رزق عشرات العائلات، خاصة أن هذه الأراضي تُعد من أهم مقومات الصمود الزراعي للأهالي.

واضاف الخفش تبلغ المساحة الإجمالية لقرية مردا نحو 9300 دونم، فيما لا تتجاوز مساحة المخطط الهيكلي 730 دونماً فقط، أما بقية الأراضي فهي مصنفة «ج»، ما يجعلها عرضة للمصادرة. وقد تمت مصادرة ما يزيد عن 5000 دونم لصالح مستعمرة «أريئيل» والطرق الالتفافية، إضافة إلى جدار الفصل العنصري.

واشار الى ان التضييق لا يقتصر على مصادرة الأراضي، بل يمتد ليطال أدق تفاصيل الحياة اليومية، حيث تتحكم بوابتان حديديتان على مدخلي القرية بحركة الدخول والخروج، تُفتحان وتُغلقان وفق إجراءات الاحتلال، ما يحول تنقل المواطنين إلى رحلة انتظار مرهقة، تصطف خلالها المركبات في طوابير طويلة، ويُحتجز الوقت كما يُحتجز الناس.

ونوه الخفش أن القرية تتعرض لانتهاكات متكررة، أبرزها مصادرة ما يزيد عن 50 % من أراضيها التي كانت تشكل مصدر دخل أساسي للمزارعين، إضافة إلى الإغلاق المستمر، ومنع الحركة، والمداهمات الليلية للمنازل، والاعتقالات، وما يرافقها من ترويع للأهالي.

هذا الواقع ينعكس بوضوح على حياة الأهالي، حيث يقول المواطن رياض، وهو يقف على أطراف أرضه التي يقوم بتجريفها الاحتلال بعينين مثقلتين بالعجز:» ما ورثناه عن اجدادنا ذهب برمجة عين لم يعد لنا ذكريات هنا، كل شيء أصبح مرهونا بقرارات احتلالية ظالمة دون إرادتنا».

أما ياسر، فيختصر المشهد بكلماتٍ موجعة: «نعيش في سجن كبير... حتى أنفاسنا أصبحت مراقبة».

وفي مشهدٍ لا يقل قسوة، تتواصل أعمال تجريف الأراضي واقتلاع أشجار الزيتون المعمرة عند المدخل الشمالي للقرية، بحجة توسيع الشارع.

المزارع يوسف حجير يروي ما يجري بصوتٍ يختلط فيه الغضب بالحزن: «منذ أيام، يواصل الاحتلال أعمال التجريف واقتلاع أشجار الزيتون المعمرة في لحظات، تُقتلع أشجار عاشت مئات السنين، وكانت شاهدة على حكايات آبائنا وأجدادنا».

يتوقف قليلًا، ثم يُكمل بصوتٍ متحشرج: «لم تكن مجرد أشجار، كانت ذاكرة. اقتلعوها من جذورها، وكأنهم يستهدفون التاريخ قبل الأرض».

مشهد الجذوع اليابسة التي تُركت خلفها، والأرض التي فقدت روحها بعد أن كانت تنبض بالحياة، يلخص حجم الفقد الذي يعيشه أهالي القرية، حيث لا يُقتلع الزيتون فقط، بل يُقتلع معه جزءٌ من الذاكرة والانتماء.

ورغم كل ذلك، تواصل مردا صمودها بصمتٍ ثقيل. بين اقتلاع الشجر، ومصادرة الأرض، وخنق الحركة، يتمسك الأهالي بما تبقى من جذورهم، وبأملٍ لا يزال حيًا في صدورهم. فكل غصنٍ يسقط، يترك أثرًا عميقًا من الألم، لكنه في الوقت ذاته يعزز الإصرار على البقاء.

تبقى الأرض في مردا شاهدةً على حكاية صمودٍ تُكتب كل يوم، حكاية لا تُروى فقط بالكلمات، بل تُحفر في التراب، وتُسقى بذاكرةٍ تأبى أن تُقتلع، مهما اشتدت المحاولات.

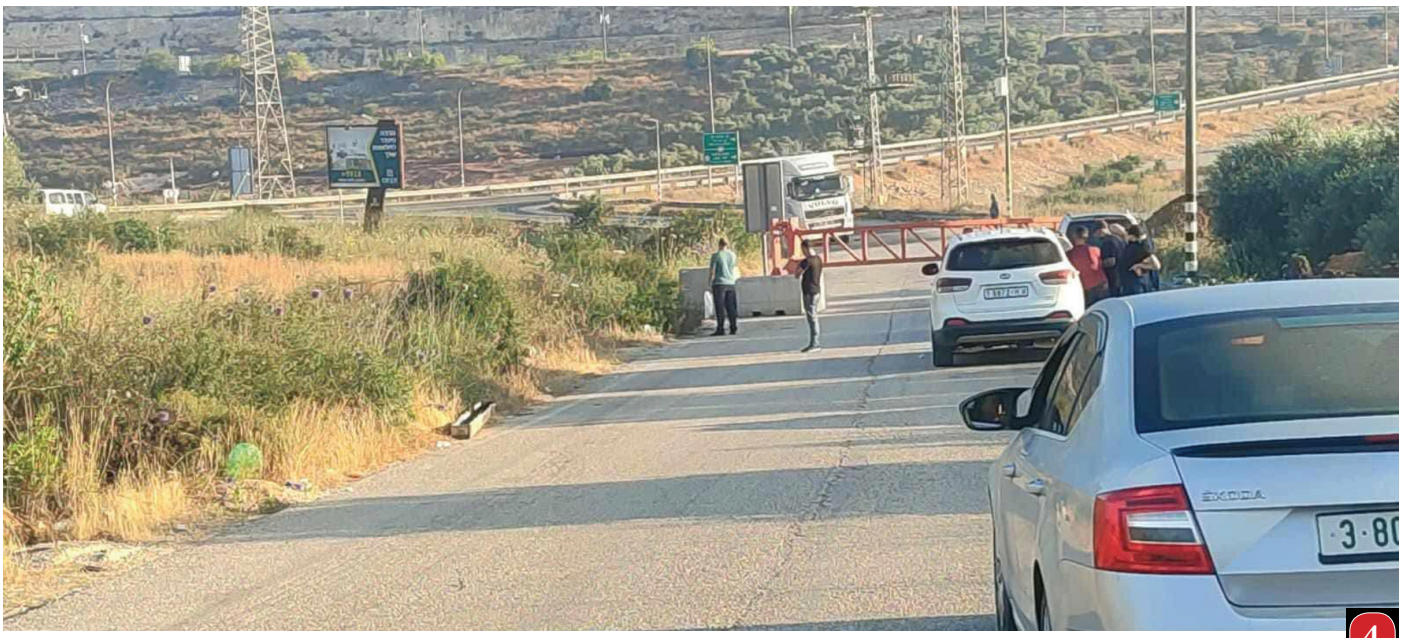

«الهدنة الانتقائية» ترتيب الوقائع بدل وقف الحرب

بقلم: عائدة عم علي

عندما نرى كيف تضع الحروب أوزارها دون تمكن طرف من ادّعاء نصر حاسم ندخل واحدة من أكثر المراحل تعقيداً في الصراع الدولي، مرحلة يمكن وصفها باستعصاء فرض الإرادة تنبض بإيقاع من لم يضع سلاحه وأن أسكت آلياته الحربية الى حين. من هنا تأتي تصريحات الرئيس ترامب التي تُنذر إيران بأنّ بنيتها التحتية النفطية «لن تصمد أكثر من ثلاثة أيام»، تصريحات لا تصدر من فراغ، بل من رحم مرحلة لم تُحسم بعد، حيث وقف إطلاق النار ليس نهاية المواجهة، بل استراحة محارب قبل جولة المفاوضات التي لم تنتج اتفاقا بل حجة إضافية لكلّ طرف تُثبت أن الآخر لا يريد السلام. وهكذا غادر المفاوضون إسلام آباد مخلفين فراغاً أشدّ خطورة تملؤه التهديدات ويسكنه سوء التقدير. غالباً ما ينتج هذا النمط من الحروب مرحلة من انسداد الأفق، أو ما نسمّيه عنق الزجاجة، فالدبلوماسية لكي تنجح، تحتاج أولاً إلى قراءة واقعية ودقيقة لموازين القوى، أمّا حين تخطئ في فهم طبيعة المرحلة، أو تتصرف كما لو أنّ أحد الأطراف حقق نصرا ساحقا، فإنها تتحوّل من أداة لحلّ الأزمة إلى عامل إضافي في تعقيدها، فتستمر المفاوضات شكلياً، فيما يبقى جوهر الصراع قائماً، لأنّ كلّ طرف لا يزال يتصرف على أساس أنه صاحب اليد العليا، وسوف يتمكن آجلاً أو عاجلاً من فرض إرادته.

وهذا ما نراه في المواجهة بين الإدارة الأميركية وإيران؛ فالولايات المتحدة، رغم تفوقها العسكري الهائل، لم تتمكن من تحويل هذا التفوق إلى حسم ميداني وعسكري واضح، ولم تستطع إخضاع إيران، ولا فرض تغيير جذري في سلوكها الاستراتيجي، من خلال فكفكة بنية نظامها، ولا الحدّ من قدرتها على التأثير والنفوذ في بيئتها الاستراتيجية داخل المنطقة، حتى في الملفات الأكثر حساسية، مثل أمن الملاحة في مضيق هرمز، وباب المندب، وعلى المسار الممتدّ من الخليج العربي مروراً ببحر عُمان وأطراف المحيط الهندي وصولاً إلى البحر الأحمر، فهذا المسار بأكمله، وبما يحمله من أهمية استراتيجية في التجارة الدولية، وخطوط إمداد الطاقة، تحوّل إلى ورقة ضغط توظفها إيران في خنق الاقتصاد العالمي، بغية خلق صورة لتوازن القوة مع واشنطن وترسيخها، وهذا يؤكد أنّ امتلاك القوة الساحقة لا يعني بالضرورة القدرة على فرض الإرادة بصورة مطلقة، فالأمر أكثر تعقيداً ويخضع إلى مجموعة من الاعتبارات وعوامل تتخطى قوة العسكر والتفوق الناري.

فالحروب لا تخاض لذاتها، ولا بهدف استعراض القوة، بل تُوظَّف أداةً في خدمة أهداف سياسية محددة؛ والانتصار في الميدان لا تقاس قيمته بحجم الدمار الذي يلحقه أحد الأطراف بالخصم، بل بمقدار ما يولده من فائض قوة قابل للاستثمار على طاولة التفاوض، وحين تعجز الحرب عن إنتاج هذا الفائض، تصبح نتائجها ملتبسة، ويغدو ما تحقّق عسكرياً أقل من أن يترجم إلى شروط سياسية ملزمة.

والسؤال الأكثر إلحاحاً: هل ما يجري محاولة لكسر هيمنة طرف واحد، أم عملية تفكيك تدريجي لمنطق الهيمنة نفسه؟ لأنّ ما يكشفه العمق هو أنّ قواعد اللعبة لم تعد مستقرة. التهديدات القصوى لم تعد تُنتج ردعاً مضموناً، بل باتت تفتح الباب أمام ردود فعل غير محسوبة وتُضاعف من احتمالات سوء التقدير. المفارقة أنّ كلّ طرف يُقنع نفسه بأنه يقترب من الحسم: واشنطن ترى أنها تشدّ الخناق وتُعيد ضبط إيقاع المنطقة، وطهران ترى أنها تصمد وتُحوّل الضغط إلى فرصة لإعادة التموضع. وبين هذين التصوّرين المتناقضين تتسع مساحة رمادية شديدة الخطورة، منطقة لا يملك فيها أحد قدرة الحسم الكاملة، ولا القدرة على التراجع الآمن. وهذه المنطقة بالذات هي حيث تنشأ الحروب غير المقصودة.

المشهد هذا ليس بالجديد في التاريخ، فكم من حرب انتهت بعدم تفوق حاسم، بل بإرهاق متبادل فرض على الجميع إعادة النظر بأهدافهم، وفي مثل هذه اللحظات، لا تكون المشكلة في غياب القوة، بل في حسن توظيف تلك القوة، لخلق فارق، يملك قدرة الإلزام، فتصنع من خلاله التسويات الكبرى ويمنح طرف القدرة على صياغة شروط ما بعد الحرب.

من هنا، تبدو المرحلة الراهنة في ظلّ الحرب وجولات التفاوض المتعثرة، محكومة بمنطق الإشكالية وهي مفتوحة على احتمالين: إمّا أن تفضي التطورات اللاحقة إلى بروز طرف يمتلك فائض انتصار يمكّنه من إملاء التسوية، وإمّا أن يستمرّ الجميع في الدوران داخل حلقة «استعصاء فرض الإرادة» وفي هذه الحالة، لن يكون الصراع منصبّاً أساساً على صنع انتصار حقيقي بقدر ما سيكون على محاولات رسم مشهد الانتصار الشكلي، بغية حفظ ماء الوجه، وصون الهيبة، وتبرير الكلفة أمام الداخل والخارج.

وإذا كان مسار التفاوض قد كشف هذا الاختلال، فإنّ شكل «التهدئة» التي رافقته يفتح الباب أمام قراءة أكثر خطورة؛ إذ لم تكن الهدنة التي امتدت لأسابيع شاملة بالمعنى الفعلي، بل بدت انتقائية في جغرافيتها وتوقيتها، وكأنها ترسم حدوداً غير معلنة بين ساحات يُراد لها أن تهدأ وأخرى تُستنزف وبالتالي وقف إطلاق النار من جانب واحد وإطلاق العنان لجيش الكيان للقيام بجرائمه ضدّ المدنيين والصحافيين وقصف وتفجير منازل الجنوبيين واستباحة خمس وخمسين قرية جنوب الليطاني. فبينما طُرحت مقاربات تُركّز على العاصمة بوصفها أولوية للحماية، ظلّ الجنوب خارج هذا الإطار، في مشهد يوحي بإعادة إنتاج فصلٍ وظيفي بين الجبهات، لا يعبّر عن وحدة الأرض بقدر ما يعكس إدارة مجزأة للصراع.

هذا النمط من «التهدئة الانتقائية» لا يمكن فصله عن الخطاب الذي يمنح الغطاء للاستمرار في العمليات العسكرية تحت عنوان تضليلي «الدفاع عن النفس» المُستخدم بشكل انتقائي أيضاً؛ إذ يُشرعن لطرف، ويُسحب عملياً من طرف آخر. فتتحوّل الهدنة من فرصة لوقف إطلاق النار إلى مساحة زمنية لإعادة ترتيب الوقائع بما يخدم فرض معادلات جديدة، تتجاوز فكرة التهدئة نحو تثبيت وقائع ميدانية يصعب التراجع عنها لاحقاً.

في المحصلة، لم تكن مفاوضات واشنطن ساحة لإنتاج حلول بقدر ما كانت مرآة عكست خللاً بنيوياً في مقاربة الصراع، حيث يُراهن على الوسيط بدل امتلاك أوراق القوة، ويُستبدَل الضغط الميداني بإشارات حسن نية لا تجد من يلتقطها. والسؤال لم يعُد ماذا يمكن أن يجنيه لبنان من هذه المسارات، بل ماذا سيُطلب منهُ كثمنٍ لاستمرارها، في ظلّ ميزان قوى لا يُدار على الطاولة بقدر ما يُفرض خارجها.

«محاولة اغتيال» في البيت الأبيض.. هل ينجح ترامب في ترميم شعبيته؟

بقلم : خليل حمد

في «مصادفة» غريبة، تعرض الرئيس الأمريكي دونالد ترامب لمحاولة اغتيال في حفل عشاء أقامته جمعية مراسلي البيت الأبيض!! المصادفة هنا أنها ثالث «محاولة اغتيال» فاشلة لترامب تمت بحضور مئات من الصحفيين والمشاهير والسياسيين، تحولوا إلى «شهود عيان» لصالح رواية البيت الأبيض.

الرواية الرسمية تحدثت عن اجتماعات ستُعقد لأجل «ضمان أمن الرئيس» وألقت باللوم على ما وصفته بـ «الخطاب السياسي المشحون» الذي أدى إلى «تهيئة بيئة قد تدفع البعض إلى مهاجمة الرئيس». استغلال واضح لـ «محاولة الاغتيال» في خضم المعركة السياسية التي يخوضها ترامب قبيل نحو 6 أشهر من انتخابات التجديد النصفي، وفي ظل أزمات داخلية كبيرة تعيشها إدارة الرئيس الأمريكي جراء الحرب على إيران وانعكاساتها على الواقع المعيشي للمواطن الأمريكي.

الاستغلال الأوضح للحادثة جاء في تصريحات دونالد ترامب شخصياً، عندما ربط بين «إطلاق النار» و«مواصلة الحرب على إيران» رغم أنه «غير متأكد من ارتباط الملفين أو من دوافع المشتبه به»! ترامب واستخباراته لم يتمكنوا من حسم هذه النقطة تحديداً (ربما لأنها الأفضل في الاستثمار الداخلي)، ولكنهم حسموا بالمقابل أن المشتبه به «ذئب منفرد» على حد وصف ترامب. يمكن قراءة هذا التناقض على أن البيت الأبيض لا يريد للقضية أن تأخذ حجماً أكبر من المطلوب: كسب تعاطف الشارع الأمريكي مع الرئيس الذي «يتعرض باستمرار لمحاولات اغتيال»، دون الإشاعة بأن الأمن في أمريكا أصبح مهدداً بشكل خطير.

التحليل السابق ليس شخصياً، بل إن «نظرية المؤامرة» التي تلف «محاولة الاغتيال» غزت مواقع التواصل الاجتماعي في الولايات المتحدة، وفي تفاصيلها أن البيت الأبيض دبر حادثة إطلاق النار لصرف الانتباه عن قضايا هامة مثل الحرب ضدّ إيران، التي تلقى معارضة على المستوى الشعبي. منشورات حصدت 80 مليون مشاهدة على منصة إكس خلال يومين من وقوع الحادث.

حملة التشكيك بصحة الرواية الرسمية في هذه الحادثة تقاطعت مع ترويج سابق قبل أسابيع قام به ناشطون ومؤثرون من حركة «Make America Great Again ماغا» لنظرية مؤامرة تقول إن محاولة اغتيال ترامب في بنسلفانيا إبان حملته الانتخابية كانت مدبّرة. وقعت الحادثة تلك في 13 تموز/ يوليو 2024، وأسفرت عن إصابة طفيفة لترامب في أذنه اليمنى. الأهم في هذا الترويج أن القائمين عليه هم من حركة «ماغا» التي تُعتبر بمثابة القاعدة الشعبية الأبرز لترامب، وهذا يدلل على حجم الشرخ الذي يتعمَّق بين ترامب وجمهوره جراء سياساته التي يخالف فيها كل وعوده الانتخابية. (المحاولة الثانية وقعت في 15 أيلول/ سبتمبر 2024 أيضاً قبيل الانتخابات الرئاسية التي أدت إلى عودة ترامب إلى البيت الأبيض في الولاية الثانية).

وبغض النظر عن صحة هذه النظرية من عدمها، فإن تداعيات هذه الحادثة على الداخل والخارج الأمريكي كبيرة. تكشف الحادثة عن مستوى غير مسبوق من الاستقطاب الحاد المرتبط بالعنف السياسي، والذي يعكس أزمة ثقة كبيرة وانقساماً أيديولوجياً عميقاً بين أفراد الجمهور الأمريكي المختلفين في الرأي. الحادثة تقول بوضوح إن الفعل العنفي المسلح أصبح أحد وسائل التعبير السياسي المعتمدة بدلاً من الحوار في الداخل الأمريكي، وهذا يرجع في أحد أسبابه إلى عدم استجابة إدارة ترامب أو إدارات سابقة ربما للمطالب الشعبية التي تلقى دعماً واسعاً في الشارع الأمريكي.

حوادث عنيفة من هذا النوع تهدد بزيادة الاستقطاب السياسي في الداخل، وهو ما تغامر به إدارة ترامب إذا صحت نظرية تدبيرها للحادثة.

قد يقرأ محللون في نتائج ما حدث أنه ربما يؤدي إلى تعزيز رصيد ترامب والحزب الجمهوري عموماً على أبواب انتخابات التجديد النصفي ويعيد شحذ قواعده، منها قراءة تشوبها الشكوك جراء موقف ناشطين عديدين من حركة «ماغا» بالترويج لنظرية المؤامرة المدبرة من قبل البيت الأبيض لمحاولة الاغتيال. فكرة أخرى قد تعزز هذه النظرية: رغم نجاح الجهات الأمنية بالتصدي للمشتبه به، فإن الحادثة قد تنعكس مزيداً من التشكيك وضعف الثقة بالأجهزة الأمنية الأمريكية، خصوصاً وأنها استهدفت الرئيس الأمريكي وليس مرشحاً للانتخابات كما كان الحال عليه في محاولتَي الاغتيال السابقتَين. تعزيز دور الأجهزة الأمنية هو الحل لمثل هذه المشكلة، ويبدو الأمر واضحاً في الإعلان الرسمي أن رئيسة موظفي البيت الأبيض، سوزي وايلز، ستعقد اجتماعا مع مسؤولين من وزارة الأمن الداخلي، وجهاز الخدمة السرية، وفريق عمليات البيت الأبيض «لضمان سلامة وأمن الرئيس». وأول الغيث قطرة!

غير ذلك، ستؤثر الحادثة على خيارات البيت الأبيض بخصوص الملفات الأبرز خارجياً، رغم إعلان ترامب العكس، لكنه ربما يلجأ إلى تأجيل أي تصعيد محتمل حالياً إلى حين انتهاء الانفعال السياسي المرتبط بـ «محاولة اغتيال الرئيس الأمريكي»، فيما قد تلجأ «إسرائيل» إلى استغلال الانشغال الأمريكي بتهدئة الأوضاع الداخلية لزيادة هامش العدوان الذي تمارسه على لبنان، وعلى غزة والضفة الغربية، وربما في الانفراد بالعودة إلى المعركة مع إيران بما يورِّط واشنطن من جديد. سيناريو من هذا النوع سيشكل دليلاً إضافياً على أن «إسرائيل» هي مصدر الخطر الحقيقي على العالم بأسره، ومن ضمنه الولايات المتحدة الأمريكية، لكن المشكلة في أنه لا أحد من أصحاب القرار في واشنطن يقرأ هذه الحقائق، أو يعترف بها.

في الخلاصة، وسواء كانت محاولة الاغتيال حقيقية أم مدبرة، فإن دونالد ترامب وإدارته يلعبون بالنار في الداخل الأمريكي كما على مستوى السياسة الخارجية، والأكيد أن الحادثة كشفت عورات جديدة يعانيها المجتمع الأمريكي الداخلي وثغرات كبيرة في التأييد الشعبي لترامب في ولايته الثانية. الأيام القادمة ستحدد أكثر ما إذا كان الشعب الأمريكي سيقع في فخ الاستغلال السياسي للحادثة الذي يمارسه البيت الأبيض منذ اللحظة الأولى، أم أن بوصلته لن تتراجع، ويبقى مصراً على مطالبه الراسخة المتعلقة بوضعه المعيشي وبرفض خيارات الحرب الأمريكية – الإسرائيلية.

الانتخابات المحلية الفلسطينية بين الديمقراطية والعشائرية

بقلم: د.ميلاد البصير*

لم يكن سهلا الدعوة للانتخابات للمجالس البلدية في ظل الظروف الراهنة التي يعيشها الشعب الفلسطيني في قطاع غزة والضفة الغربية، حيث العدوان يتواصل ويتعرض لجميع وسائل القمع والإرهاب والهمجية من التي تمارسها عصابات المستوطنين وقوات الاحتلال في ان معا. كذلك لم يكن سهلا الامر بالنسبة للسلطة الفلسطينية التي تحاول ما أمكن الحفاظ على الشكل الدستوري والقانوني والسياسي في ظل خيار صعب، لكنه حكيم ومؤثر على جميع الصعد. وبغض النظر عن نتائج الانتخابات وما افرزته صناديق الاقتراع والتي تعبر عن ارادة الشعب التي يجب ان تحترم وتقبل النتائج والتعامل معها بطريقة شفافة ومسؤولية ووطنية.

نحن شعب وسلطة وطنية ومنظمة تحرير، نناضل منذ أكثر من ١٠٠ عام من اجل نيل حريتنا واستقلالنا وقيام دولتنا الفلسطينية على ترابنا الوطني، كنا دوما نقول وما زلنا اننا شعب يطبق ويتعامل بطريقة ديمقراطية وأننا مع دولة القانون والمؤسسات الوطنية، ولكن ما حدث يظهر اننا حاولنا تطبيق الديمقراطية في مجتمع قبلي وعشائري نحن أنفسنا رسخنا ودعمنا هذا المجتمع على حساب دولة القانون والمؤسسات.

لقد أوضح رئيس لجنة الانتخابات المركزية رامي الحمد الله ان نسبة الاقتراع في الضفة الغربية بلغت 56%، مقارنة بـ53.7% في انتخابات 2012، و53.8% في 2017، و58% في 2022. وان 197 هيئة محلية فازت بالتزكية، ضمن نتائج بينت ان القبيلة او العشيرة هي من يقرر ومن يدير شؤون المدينة، هذا هو ترسيم ودعم دور القبيلة والعشيرة على حساب دولة القانون والمؤسسات، على حساب الأحزاب السياسية فالديمقراطية بدون أحزاب سياسية هي ديمقراطية مزورة وفاشلة، بهذه الطريقة المواطن الفلسطيني بدل ان ينتمي لحزب او تنظيم معين يحسن علاقاته مع قبيلته والتي هي التي توصله الى المجلس البلدي. 522 ألف ناخب أدلوا بأصواتهم في انتخابات اجريت في 183 هيئة محلية. حيث كثير من المدن والقرى قوائم المرشحين لم يقدمها حزب او فصيل سياسي بل تم تقديمها من طرف عائلي ما يمكن ان يعتبر ان هذه المحاولة الفاشلة اضعفت من دور المؤسسات الوطنية كما اضعفت دور الأحزاب والفصائل السياسية. ورغم ما تقدم، فان الامر الذي يستحق الاحترام هو تمثيل النساء بين الفائزين حيث وصل إلى نسبة 33%. هذا يعكس دور المرأة الفلسطينية في مسيرة النضال في المجتمع ومؤسساته واتحاداته وفي الأحزاب والفصائل الفلسطينية، بطبيعة الحال، ان الظروف التي يعيشها شعبنا في الضفة والقطاع صعبة ومعقد للغاية وفي بعض الأحيان تتحكم في قرارتنا السياسية ايضا، لكني من موقعي في الشتات الاحظ ان مجتمعنا الفلسطيني في طفرة اجتماعية وثقافية تعكس توجهاته وتركيبه وعل سبيل المثال اللجوء إلى الصلح والقضاء العشائري بدل المحاكم في حل الخلافات والنزاعات في تزايد مستمر وفي جميع القرى والمدن الفلسطينية.

زاد دور رجال وعلماء الدين المسيحين والمسلمين على حد سواء في الحياة السياسية وقل دور السياسيين والاحزاب والفصائل وهذا أيضا لا يمكن اعتباره ليس تقدما بل تراجع إلى الخلف. في هذه اللحظة التاريخية في أمس الحاجة إلى ترسيخ دور المؤسسات الوطنية ودولة القانون بكل شكل من الأشكال لان ذلك سيؤدي إلى تطبيق الديمقراطية الحقيقية من خلال صناديق الاقتراع ويقوي ويرسخ دور هذه المؤسسات في بناء الدولة الحديثة، الديمقراطية والعلمانية ايضا. ان ذلك يعكس نمو مجتمعنا الفلسطيني من الناحية الاجتماعية والثقافية والسياسية.

ليس الهدف تقليل وتهميش هذه الانتخابات واهميتها وضرورتها، بل العكس اتمنى ان تنعكس الصورة وان تكون صناديق الاقتراع تمثل ٩٥ % من الانتخابات و ٥% بالتزكية وان يمنع تقديم او ترشيح قوائم قائمة على اساس ديني او قبلي او عشائري، كما اتمنى تتصدر القوانين بخصوص حل النازعات المدنية والجنائية، لتعزيز وتقوية دور هذه المؤسسات الوطنية. واخيرا أتقدم إلى جميع اللذين فازوا او تم تعينهم بهذه الانتخابات في أصدق واحر التهاني متمنيا لهم جميعا التوفيق في خدمة مواطنين وبلداتهم. معا وسويا لمواجهة التحديات الكبيرة حيث يتوجب علينا حشد الجمهور والصفوف والرأي العام المحلي والدولي لدعم قضيتنا العادلة ولرفض اي نوع من انواع التأقلم والرضوخ للأمر الواقع فلنبقى على ثوابتنا غير القابلة للتصرف، وان تجرى الانتخابات العامة-انتخابات المجلس الوطني ايضا انتخابات رئاسية - ، ليختار الشعب بكامل ارادته ممثليه وقيادته بطريقة ديمقراطية وشفافة.

* صحفي وكاتب فلسطيني ايطالي

الصوت الحاسم

بقلم: محمد علوش

تدخل الساحة السياسية الإسرائيلية مرحلة جديدة من إعادة التشكل، مع إعلان التحالف بين رئيسي الوزراء السابقين نفتالي بينيت ويائير لبيد، في محاولة لتجميع قوى المعارضة وإزاحة بنيامين نتنياهو عن الحكم، ويعكس هذا التطور عمق الأزمة الداخلية التي تعيشها «إسرائيل» بعد سنوات من الاستقطاب الحاد، وتداعيات الحرب، والانقسامات الاجتماعية، وتراجع الثقة بالمؤسسات السياسية والعسكرية.

التحالف الجديد، الذي يجمع بين تيار يميني قومي يمثله بينيت، وتيار وسطي ليبرالي يقوده لبيد، لا يستند إلى رؤية سياسية مشتركة بقدر ما يقوم على هدف واحد وهو إنهاء حقبة نتنياهو، وهذا يؤكد أن الخلافات الأيديولوجية، ولا سيما تجاه القضية الفلسطينية، لم تحل، بل جرى تأجيلها لصالح أولوية إسقاط الرجل الذي بات عبئاً حتى على قطاعات من معسكره التقليدي. ورغم الخطاب الإعلامي الذي يروّج لـ «التغيير»، فإن الحقيقة السياسية تؤكد أن معظم أطراف المعارضة الإسرائيلية تلتقي مع نتنياهو في جوهر المشروع الاستيطاني، ورفض قيام دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة كاملة، والحفاظ على التفوق الأمني والعسكري الإسرائيلي، وعليه، فإن تغيير الحكومة لا يعني بالضرورة تغييراً جوهرياً في السياسات تجاه الشعب الفلسطيني، بل قد يكون إعادة إنتاج للمشهد ذاته بوجوه مختلفة. وفي صلب التنافس الحزبي الإسرائيلي، لا يدور الخلاف حول إنهاء الاحتلال، بل حول أساليب إدارة الصراع، فاليمين الديني والقومي يدفع نحو فرض الوقائع بالقوة، وتوسيع الاستيطان، وضم أجزاء واسعة من الضفة الغربية، وتقليص الوجود الفلسطيني سياسياً وجغرافياً، أما تيارات الوسط، فتتبنى سياسة «إدارة الصراع»، أي استمرار السيطرة الأمنية مع تقديم تسهيلات اقتصادية وإدارية تحول دون الانفجار، من دون الوصول إلى حل سياسي عادل. أما ما يسمى تيار اليسار الصهيوني، فقد تراجع حضوره وتأثيره إلى حد كبير، وأصبح أقرب إلى طرح تسويات جزئية لا تمس البنية العميقة للاحتلال، وبذلك، فإن الفروق بين الأحزاب الإسرائيلية تكمن غالباً في الأدوات والأساليب، لا في الموقف الحقيقي من الحقوق الوطنية الفلسطينية.

في المقابل، يبرز العامل العربي داخل أراضي عام 1948 بوصفه أحد المفاتيح الحاسمة في الانتخابات المقبلة، فالأحزاب العربية، إذا خاضت الانتخابات موحدة ونجحت في رفع نسبة المشاركة، يمكنها أن تحصد كتلة وازنة قادرة على ترجيح كفة المعسكر المناهض لنتنياهو، أو على الأقل منعه من تشكيل حكومة جديدة. لقد أثبتت التجارب السابقة أن تشتت القوائم العربية وانخفاض نسبة التصويت يصبان مباشرة في مصلحة اليمين الإسرائيلي، أما الوحدة السياسية القائمة على برنامج وطني ومدني جامع، فإنها تمنح الجماهير العربية ثقلاً حقيقياً داخل الكنيست، وتعيد الاعتبار لدورها السياسي في مواجهة سياسات العنصرية والإقصاء.

وتشير استطلاعات الرأي الأخيرة إلى أن المعارضة لم تحسم الأغلبية اللازمة لتشكيل حكومة من دون الأحزاب العربية، وهذا يعني أن الصوت العربي قد يتحول إلى العامل الحاسم في رسم ملامح الحكومة المقبلة، وأن أي معسكر لن يكون قادراً على تجاهله أو تجاوز ثقله الانتخابي. غير أن السؤال الأهم لا يتعلق فقط بإسقاط نتنياهو، بل بما بعده، فإذا تشكلت حكومة جديدة من دون مشاركة عربية فاعلة، أو من دون التزام بوقف التمييز وإنهاء الاحتلال، فإن التغيير سيبقى شكلياً ومحدود الأثر، لذلك، فإن المطلوب من القوى والأحزاب العربية في الداخل ليس مجرد لعب دور بيضة القبان، بل فرض أجندة سياسية وحقوقية واضحة تربط بين المساواة القومية والمدنية، وإنهاء الاحتلال، والاعتراف بالحقوق الوطنية الفلسطينية. أما فلسطينياً، فإن الانشغال الإسرائيلي بالانتخابات والتحالفات يكشف هشاشة البنية السياسية للاحتلال، لكنه لا ينبغي أن يقرأ بوصفه فرصة تلقائية، فالفرصة الحقيقية تكمن في تعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية، وترتيب البيت الداخلي، واستثمار التناقضات الإسرائيلية لصالح المشروع الوطني الفلسطيني. إن سقوط نتنياهو، إن حدث، سيكون تحولاً مهماً في السياسة الإسرائيلية، لكنه لن يعني نهاية اليمين ولا نهاية الاحتلال، أما الصوت العربي الموحد، إذا أحسن تنظيمه وتوظيفه، فقد يكون الرقم الأصعب في المعادلة المقبلة، والقادر على إرباك الحسابات الإسرائيلية وإعادة رسم المشهد السياسي من جديد.

نبض الديمقراطية

انتهت الانتخابات البلدية والمحلية، لكنها لم تنته في الوجدان الوطني؛ إذ تركت وراءها صورة مشرقة لشعب يعرف كيف يصون حقه، ويعبّر عن إرادته، ويجعل من صندوق الاقتراع مساحة للأمل وتجديد الحياة العامة.

لقد كانت هذه الانتخابات عرساً ديمقراطياً بكل ما تحمله الكلمة من معنى، حيث امتزجت المسؤولية الوطنية بالحضور الشعبي الواسع، وتحولت المراكز الانتخابية إلى مشاهد حيّة تؤكد أن شعبنا الفلسطيني، رغم التحديات والظروف القاسية، ما زال مؤمناً بأن الديمقراطية طريق أصيل لبناء المجتمع وتعزيز صموده.

لقد أثبت مئات الآلاف من أبناء شعبنا، الذين توجهوا إلى صناديق الاقتراع، مستوى رفيعاً من الوعي والانتماء، حين مارسوا حقهم الديمقراطي بكل مسؤولية واحترام للنظام والقانون، وهذا السلوك الحضاري ليس حدثاً عابراً، بل هو تعبير عميق عن نضج سياسي متراكم، وإيمان راسخ بأن المشاركة الشعبية هي الركيزة الأساسية لأي مشروع وطني يسعى إلى التقدم والعدالة والتنمية.

كما عكست هذه الانتخابات حقيقة التعددية السياسية التي يتميز بها مجتمعنا الفلسطيني، حيث تنافست القوائم والبرامج في إطار من المسؤولية الوطنية، بما يؤكد أن التنوع السياسي ليس عبئاً على شعبنا، بل مصدر قوة وحيوية حين يدار ضمن قواعد الاحترام والتنافس الشريف، وإن المجتمع الذي يفتح أبوابه للرأي والرأي الآخر هو مجتمع قادر على تجديد نفسه، ومواجهة أزماته بثقة واقتدار.

وفي هذا الاستحقاق الوطني، مارست جبهة النضال الشعبي الفلسطيني دوراً بارزاً وكبيراً، انطلاقاً من مسؤوليتها التاريخية والتزامها الدائم بقضايا الجماهير، فقد حضرت الجبهة في الميدان، وبين الناس، وفي صياغة البرامج والرؤى، وأسهمت بفاعلية في إنجاح هذا العرس الديمقراطي، مؤكدة أن العمل الوطني الحقيقي يقاس بحجم الالتصاق بقضايا المواطنين، والدفاع عن مصالحهم، والمشاركة الجادة في بناء مؤسساتهم المحلية.

إن ما تحقق في الانتخابات البلدية والمحلية يجب أن يكون محطة تأسيسية لما هو أكبر وأشمل، وبوابة نحو الاستحقاق الوطني الأهم : الانتخابات التشريعية القادمة لبرلمان دولة فلسطيني ، والمجلس الوطني الفلسطيني ، فشعب ينجح في إدارة هذا المشهد الديمقراطي الحضاري، قادر على إنجاز عرسه الوطني الأكبر وتجديد مؤسساته التشريعية والشرعية الجامعة ، وترسيخ وحدته السياسية على أسس الشراكة والتمثيل الحقيقي.

إننا، ونحن نطوي صفحة هذا الإنجاز، نتطلع بثقة إلى القادم، مؤمنين بأن إرادة الشعب لا تهزم، وأن الديمقراطية ليست مناسبة موسمية، بل ثقافة وطنية ومسار نضالي لبناء المستقبل، وما بين صندوق اقتراع أنجز، وآخر ننتظره، يبقى شعبنا وفياً لحقه في الاختيار، ومصراً على أن يكتب مستقبله بيده.

الأخيرة

المشرف العام: د. احمد مجدلاني رئيس التحرير: حسني شيلو مدير التحرير: محمد علوش

هيئة التحرير: عايدة عم علي، د. فريد إسماعيل، خليل حمد، نائل موسى، انور أبو مور